

نظرة عامة

تسلط نشرة هذا الشهر الضوء على خطط إسرائيل المتواصلة «لإعادة توطين» حوالي 7,000 بدوي فلسطيني في وسط الضفة الغربية، وما يقرب من 170* آخرين في محافظة الخليل الجنوبية، بالترافق مع استمرار الممارسات التي تخلق بيئة قسرية لهذه المجتمعات الضعيفة. وتشمل هذه الممارسات أوامر الهدم على أساس عدم وجود تراخيص بناء، بالإضافة إلى مصادرة البنية التحتية الأساسية مثل الألواح الشمسية. غالبية المجتمعات المعنية تقع إلى الشرق من القدس في منطقة مخصصة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وهو عامل أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قال: «إن البدو والرعاة معرضون لخطر التهجير القسري، وهذا خرق صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، فضلا عن انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان»¹.

محتويات التقرير

- لا يزال معبر رفح الحدودي مغلقاً معظم الوقت للشهر السادس على التوالي.....2
- يشكل إغلاق معبر رفح عقبة كبيرة أمام مرضى غزة الذين يسعون إلى الوصول إلى مصر.....3
- ارتفاع في عدد حالات العبور عبر معبر إيرز.....6
- نظرة عامة على إصلاح وإعادة بناء المدارس في غزة.....6
- نقص المواد والتمويل أعاق إعادة بناء مرافق القطاع الصحي.....7
- توفر مشاريع البناء الجارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في قطاع غزة فرص عمل ضرورية في ظل اقتصاد راكد.....8
- 120,000 شخص في أنحاء غزة انقطعوا عن شبكة المياه بسبب الأضرار الناجمة عن الحرب التي لم يتم إصلاحها.....9
- تتقدم مخططات النقل القسري للمجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) بشكل متزايد.....10
- انخفاض في حوادث عنف المستوطنين منذ بداية عام 2015، زيادة في عدد الأشجار التي تعرضت للإتلاف.....13

القضايا الرئيسية:

- أغلق معبر رفح طوال شهر نيسان/أبريل وفتح لمدة خمسة أيام فقط في عام 2015، مما أضر بالمرضى بشكل خاص في غزة
- أعاق نقص مواد البناء والتمويل عملية التقدم في إصلاح المرافق الصحية والطبية المدمرة
- خطط «لإعادة توطين» بدو فلسطينيين في وسط وجنوب الضفة الغربية تتقدم بالترافق مع أوامر هدم ومصادرة بنى تحتية حيوية

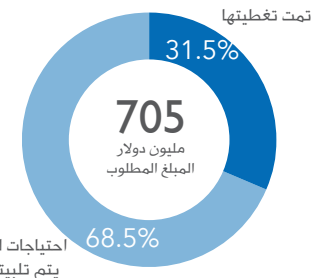
أبرز الأرقام في نيسان/أبريل 2015

- 5 مديون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
- 223 مديون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
- 23 مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
- 25 مهجرون في الضفة الغربية

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 31.5% من التمويل



لا يزال الوضع الإنساني في غزة رهيباً. بقي معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر مغلقاً طوال نيسان/أبريل وفتح لخمس أيام فقط في عام 2015 حتى الآن، مما يؤثر بشكل خاص على



صورة بواسطة مكتب التنسيق الشؤون الإنسانية

عرب الجهالين الجيل

*نسخة سابقة من هذه الوثيقة قدرت بالخطأ أن هذا الرقم 450.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح



المرضى. وعلى الرغم من أنه كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يغادرون غزة عبر معبر إيريز مع إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية، فإن هذا لم يعوض الانخفاض الحاد في المرور عبر معبر رفح.

وبينما تقترب من مرور سنة منذ التصعيد الملحوظ للأعمال القتالية في قطاع غزة، فإن التقرير الأول الملامح في سلسلة من التقارير المخطط لإصدارها في النشرة الإنسانية يركز على الآثار المستمرة للدمار والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للصحة، والتعليم، والمياه ومياه الصرف الصحي. وبالرغم من أنه تم - أو يتم إصلاح معظم المرافق التعليمية المتضررة، لم تبدأ بعد عملية إعادة البناء المقرر لها أن تبدأ في ست مدارس حكومية وخاصة وإحدى عشر روضة أطفال تم تدميرها بالكامل. كذلك، على الرغم من أنه تم إحراز تقدم في إصلاح المرافق الطبية المتضررة، فإن عملية إعادة إعمار سبعة مستشفيات و12 عيادة تابعة لوزارة الصحة تباطأت أو توقفت بسبب عدم توفر مواد البناء. وعلى الرغم من أن آلية إعادة إعمار غزة تسهل عملية الإصلاح بمعدل متزايد، فقد تم تصميمها كإجراء مؤقت من أجل السماح بدخول مواد البناء في فترة ما بعد الحرب مباشرة، وهي ليست بديلاً عن إنهاء جميع الإغلاقات في غزة.

قدم البنك الدولي، في تقرير صدر مؤخراً، تفاصيل بالأضرار التي لحقت باقتصاد غزة جراء الصدمات الأخيرة، وفي المقام الأول الأعمال القتالية في الصيف الماضي والإغلاق التدريجي لأنفاق التهريب - النشاط الاقتصادي الرئيسي في غزة سابقاً - على يد السلطات المصرية منذ منتصف عام 2013. انكمش الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 15 بالمائة في عام 2014، والدخل الحقيقي للفرد الواحد هو الآن أقل بنسبة 31 بالمائة مما كان عليه قبل 20 عاماً. وبلغت معدلات البطالة 43 بالمائة في الربع الرابع من العام 2014، «ربما يكون الأعلى في العالم». وينذر بالخطر على نحو خاص البطالة بين الشباب في قطاع غزة، والتي ارتفعت إلى أكثر من 60 بالمائة بنهاية عام 2014. لكن البنك الدولي يحذر من أن هذه الإحصاءات «أخفقت في تصوير مدى معاناة المواطنين في قطاع غزة جراء ضعف توفر الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، والصدمات النفسية المرتبطة بالحرب، والحركة المحدودة، والآثار السلبية الأخرى للحروب والحصار»².

كذلك أكد منسق الأمم المتحدة الخاص الجديد، السيد نيكولاي ملادينوف، حجم المعاناة الشخصية، بعد زيارته الأولى إلى غزة. وفي بيان موجز قدمه لمجلس الأمن الدولي، أعلن السيد ملادينوف أنه «لا يمكن لأحد أن يظل بمنأى عن حجم الدمار، وبطء وتيرة إعادة الإعمار، والاحتياجات الهائلة لإعادة بناء الحياة وسبل العيش. غزة يائسة وغزة غاضبة. هناك واجب أخلاقي وإنساني واضح وملح ليس فقط بالنسبة للأمم المتحدة والسلطات الفلسطينية لمنع انهيار غزة. وأكد السيد ملادينوف أن الهدف النهائي للأمم المتحدة في غزة هو أن تشهد إنهاءً لجميع الإغلاقات، وذلك في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860»³.

لا يزال معبر رفح الحدودي مغلقاً معظم الوقت للشهر السادس على التوالي

الحالات الطبية تعاني بشكل خاص من الإغلاق الممتد

بقي معبر رفح بين قطاع غزة ومصر مغلقاً طوال شهر نيسان/أبريل. وتقدر هيئة المعابر والحدود في غزة أن أكثر من 30,000 شخص مسجلين كحالات إنسانية على قائمة الانتظار، بما في ذلك حالات الأفراد الذين يسعون للعلاج الطبي والتعليم في الخارج.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 15 بالمائة في عام 2014، والدخل الحقيقي للفرد الواحد هو الآن أقل بنسبة 31 بالمائة مما كان عليه قبل 20 عاماً.

ونتيجة للقيود طويلة الأمد المرتبطة بالحصار على معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل، أصبح معبر رفح نقطة الخروج الأساسية إلى العالم الخارجي في السنوات الأخيرة بالنسبة للفلسطينيين من غزة. ولكن، فرضت السلطات المصرية قيوداً شديدة من حزيران/يونيو 2013 فصاعداً في سياق حالة عدم الاستقرار السياسي والعمليات العسكرية في شمال سيناء.

وخلال النصف الثاني من عام 2013 تم إغلاق المعبر لما مجمله 97 يوماً، مقارنة مع خمسة أيام خلال النصف الأول من العام. وانخفض عدد الفلسطينيين المارين من المعبر بنسبة 28 بالمائة مقارنة مع عام 2012. وفي عام 2014، فتح المعبر لمدة 158 يوماً فقط واجتاز أقل من 100,000 شخص المعبر. وعقب هجوم وقع في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014 في شبه جزيرة سيناء راح ضحيته أكثر من 30 من أفراد الجيش المصري، تم إغلاق معبر رفح للفترة المتبقية من العام، مع حالات قليلة فتح فيها بشكل استثنائي في عام 2015، وحتى نهاية نيسان/أبريل، فتح معبر رفح لخمس أيام فقط، وعبر حوالي 5,000 شخص فقط.

يشكل إغلاق معبر رفح عقبة كبيرة أمام مرضى غزة الذين يسعون إلى الوصول إلى مصر

قد يكون الوصول إلى المستشفيات في مصر فعلياً مسألة حياة أو موت بالنسبة لكثير من الفلسطينيين في قطاع غزة. من المهم جداً بالنسبة للمرضى الذين يتعذر علاجهم داخل غزة والذين منعوا أو غير المؤهلين للوصول إلى المرافق الصحية الإسرائيلية أو الضفة الغربية عبر معبر إيريز، وكثير منهم مرضى يحتاجون إلى إجراءات لإنقاذ حياتهم.⁴ في تحليل لمنظمة الصحة

في عام 2015، وحتى نهاية نيسان/أبريل، فتح معبر رفح لخمس أيام فقط، وعبر حوالي 5,000 شخص فقط.

ساهمت بهذا القسم منظمة الصحة العالمية

معبر رفح

أنشئ معبر رفح في عام 1982 بعد الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء المصرية. وأدارت سلطة المعابر الإسرائيلية المعبر حتى أكملت إسرائيل الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة في أيلول/سبتمبر 2005. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2005، تم نقل السيطرة على المعبر إلى السلطة الفلسطينية، وبعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تشكلت لمراقبة تشغيل المعبر كجزء من اتفاق بوساطة الولايات المتحدة بشأن الحركة والوصول بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

في حزيران/يونيو 2006، في أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، بدأ معبر رفح يعمل على أساس غير منتظم. وفي حزيران/يونيو 2007 عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، علقت بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي العمليات في رفح، على الرغم من أن المعبر استمر يفتح لمدة يومين أو ثلاثة كل شهر لحالات مفررة، ولكن غير منتظمة تم فتحها فيها للسماح بمرور محدود لمارة فلسطينيين محددتين (انظر الرسم البياني). في حزيران/يونيو 2010 في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية المتجه إلى غزة، أعادت السلطات المصرية فتح المعبر على أساس أكثر انتظاماً في كلا الاتجاهين، وكذلك سمحت بإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر المعبر. ارتفع عدد الفلسطينيين المارين من المعبر بشكل مطرد على مدى السنوات الثلاث التالية، مع ما يقرب من 420,000 عبروا في كلا الاتجاهين في عام 2012، حين كان معبر رفح مفتوحاً لما مجموعه 312 يوماً. واستمر هذا الاتجاه في الأشهر الستة الأولى من عام 2013، عندما عبر 40,000 شخص شهرياً (في كلا الاتجاهين).





محمد ماضي، قبل وفاته بيوم واحد، 4 أيار/مايو (فيديو وطن)

محمد ماضي، 36 عاماً، عاش مع زوجته وأطفاله الأربعة في رفح. ترك وظيفته كسائق في ربيع 2014 عندما أصبح مريضاً وبدأ يفقد الوزن. قضى محمد أشهراً وهو يذهب إلى عدد من الأطباء قبل أن يتم تشخيصه في النهاية بأنه يعاني من داء هودجكن (سرطان الغدد الليمفاوية)، حيث شخّصه أخصائيو أمراض الدم بمستشفى الشفاء. وقد احتاج للعلاج الكيميائي، والعلاج الإشعاعي والتصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني، وهي غير متوفرة في غزة. دائرة التحويلات في وزارة الصحة الفلسطينية حولت محمد لتلقي العلاج المتقدم في مستشفى إسرائيلي. وعندما قدم محمد طلباً للحصول على تصريح للسفر من غزة، رفضت السلطات الإسرائيلية ذلك على أساس أنه ليس لديه بطاقة هوية صادرة عن السلطات الإسرائيلية.

محمد دخل قطاع غزة من مصر في عام 2000 بتصريح زائر إسرائيلي، وتزوج وقدم طلباً لجمع شمل الأسرة لم يتم منحه له قط. ونصح مكتب الارتباط المحلي محمد لتغيير وجهة التحويل إلى مصر، ولكن مع إغلاق معبر رفح، كانت فرص السفر إلى مصر ضئيلة. ناشد محمد من خلال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة لكن تم إبلاغه بأن مثل هذه الحالة يمكن أن تستغرق عدة أشهر وربما تكون فقط مضيعة للوقت.

تدهورت الحالة الصحية لمحمد وأمضى الأسبوع الأخير من حياته في مستشفى النجار في رفح، وهو غير قادر على الحركة، وأسرته ما زالت تنتظر فتح الحدود، حتى وفاته في 4 أيار/مايو.

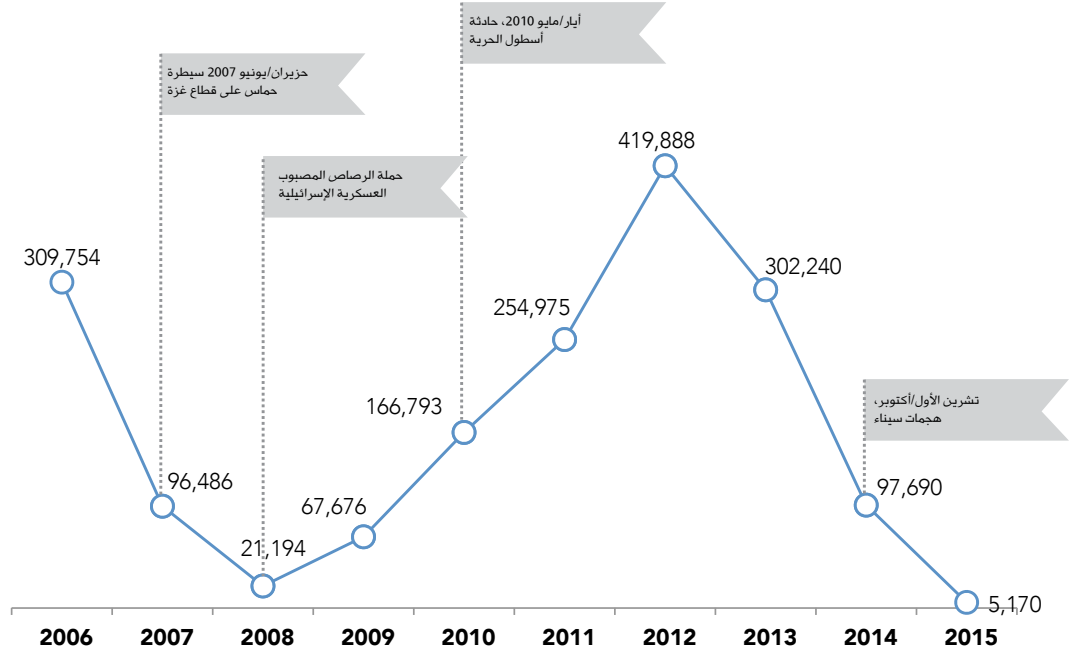
العالمية شمل 504 حالات حولتها وزارة الصحة إلى مصر من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل في عام 2015، كانت الأسباب الرئيسية للتحويلات الطب النووي (15 بالمائة)، وجراحة العظام (11 بالمائة)، وجراحة المخ والأعصاب (تسعة بالمائة) والعمليات الجراحية المتعلقة بالعين (تسعة بالمائة). ولكن، سُجل فقط 42 مريضاً عبروا معبر رفح خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2015 مقارنة مع 12,594 مريضاً من غزة سُجلوا في الربع الأول من عام 2013، قبل القيود التي فرضت في تموز/يوليو 2013.

أفاد مكتب الارتباط المحلي لوزارة الصحة أن الوصول للمرضى الذين ليس لديهم بطاقات هوية إسرائيلية الصادرة أصبح في الآونة الأخيرة صعباً للغاية. الكثيرون من سكان غزة لديهم علاقات قوية مع أقاربهم في مصر، وغالباً الزواج المختلط. ولكن، توقفت المعالجة الإسرائيلية لطلبات لم شمل الأسرة بين سكان قطاع غزة والأزواج من غير غزة عدة مرات منذ عام 1993، وتوقفت تماماً بعد الأعمال القتالية في 2008/2009. ما يقدر بنحو 35,000 شخص ينتظرون بطاقات الهوية التي من شأنها أن تسمح لهم بالسفر من قطاع غزة.

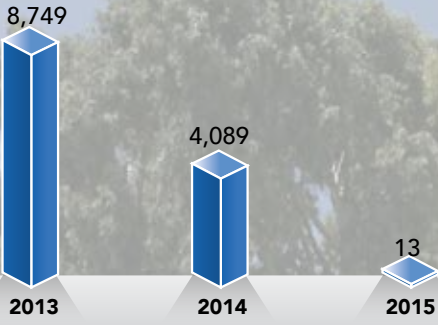
حركة البضائع عبر معبر رفح تراجعت أيضاً

خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2013 إلى حزيران/يونيو 2014، سُمح بمرور 713 شاحنة في الشهر في المتوسط، محملة بشكل رئيسي بمواد البناء المخصصة لمشاريع البنية التحتية التي تمولها دولة قطر وإمدادات الإغاثة، عبر معبر رفح إلى قطاع غزة. ولم تدخل أية شاحنة محملة غزة عبر معبر رفح بعد 3 تموز/يوليو للفترة المتبقية من عام 2014، واستمر هذا الاتجاه في عام 2015. دخلت 13 شاحنة فقط من المساعدات بحلول نهاية نيسان/أبريل، رغم أنه تم توجيه بعض المساعدات من خلال معبر تسيطر عليه إسرائيل.

عدد الأشخاص المارين عبر معبر رفح



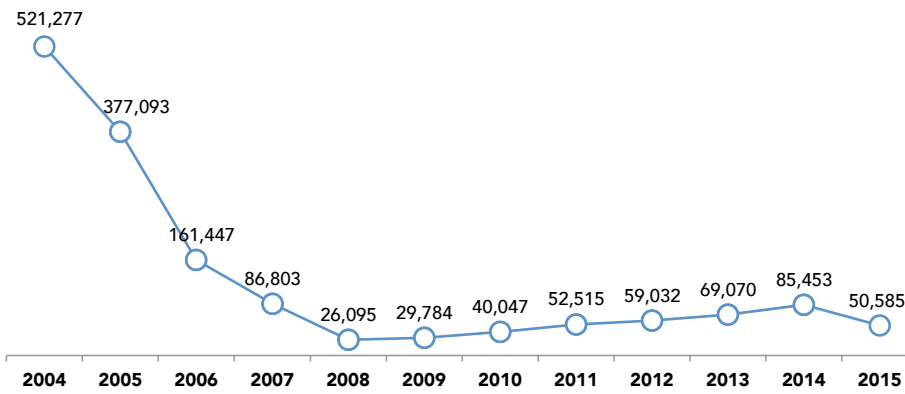
Number of truckloads of goods entered through Rafah



ارتفاع في عدد حالات العبور عبر معبر إيريز

كان هناك ارتفاع في عدد الأشخاص الذين يغادرون غزة عبر معبر إيريز مع إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية. ومنذ بداية عام 2015، عبر 12,600 شخص معبر إيريز إلى إسرائيل في كل شهر في المتوسط، أي ما يقرب من 78 بالمائة من متوسط شهري قدره 7,120 شخصاً سُجِّل خلال عام 2014. لكن هذا الارتفاع لم يعوض الانخفاض الكلي الحاد في المرور عبر معبر رفح ولا يزال أقل من 30 بالمائة من الناس الذين عبروا شهرياً عبر معبر إيريز في عام 2004.

عدد الأشخاص الذين مروا عبر معبر إيريز مع إسرائيل



هذا الجزء مقدم من مجموعة التعليم

نظرة عامة على إصلاح وإعادة بناء المدارس في غزة

خلال الحرب التي استمرت 51 يوماً في غزة، نتج عن الغارات الجوية والعمليات البرية أضرار كبيرة لقطاع التعليم. ودمرت بالكامل ست مدارس حكومية وخاصة، وإحدى عشر روضة أطفال وثلاث مؤسسات للتعليم العالي. وأصيب حوالي 450 منشأة تعليمية (176 مدرسة حكومية وخاصة، و 263 روضة أطفال خاصة و 11 مؤسسة للتعليم العالي) بأضرار طفيفة، أو جزئية، أو كبيرة أو شديدة، مما أدى إلى فقدان إمكانية حصول الأطفال على التعليم الجيد ووصولهم إلى بيئات تعليمية آمنة. بالإضافة إلى ذلك، أصيبت 83 مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بأضرار، وتم إصلاحها جميعها.

شهد قطاع غزة، بين 7 تموز/يوليو و 26 آب/أغسطس 2014، أعنف تصعيد في الأعمال القتالية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. ووفقاً لمجموعة الحماية، قتل ما مجموعه 2,220 فلسطينياً، بينهم ما يقرب من 1,500 مدني. وتم تهجير نحو نصف مليون شخص في ذروة الأعمال القتالية، وبقي ما يقرب من 100,000 شخص بلا مأوى. وأصيبت البنية التحتية العامة، بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية ومرافق المياه والصرف الصحي، بأضرار جسيمة. ومع الاقتراب من مرور عام واحد على اندلاع الأعمال القتالية، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيصدر سلسلة من المقالات في النشرة الإنسانية لتسليط الضوء على الأضرار الإنسانية المستمرة.

وبعد ثمانية أشهر، جرى تأمين التمويل لجميع المدارس الحكومية التي أبلغت وزارة التربية والتعليم العالي بأنها تضررت خلال حرب 2014 وتم إصلاح 160 من هذه المدارس حتى الآن. ولكن، لم يبدأ البناء في أي من المدارس الحكومية والخاصة التي تم تدميرها بالكامل.

بالإضافة إلى ذلك، قام الشركاء في مجموعة التعليم بإصلاح 74 روضة أطفال لحقت بها أضرار طفيفة. والعمل في 74 روضة أطفال أخرى إما جارٍ أو مقرر. ولا تزال هناك حاجة لتمويل 115 روضة أطفال متبقية، بالإضافة إلى 11 روضة التي دمرت بالكامل. وجرى تأمين الأموال لمؤسسات التعليم العالي المتضررة والمدمرة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية إصلاح تلك المؤسسات التي لحقت بها أضرار طفيفة قيد التنفيذ بالفعل.

نقص المواد والتمويل أعاق إعادة بناء مرافق القطاع الصحي

في الأشهر الثمانية التي أعقبت صراع الواحد والخمسين (51) يوماً في قطاع غزة في صيف عام 2014، حققت عملية إعادة البناء وإعادة تأهيل المرافق الصحية التي تضررت خلال الحرب تقدماً معتدلاً وحسب بسبب نقص مواد البناء في غزة ونقص التمويل.

وفقاً لاستراتيجية الإصلاح وتقييم الاحتياجات المفصلة لقطاع الصحة الفرعي، تم تدمير 13 مبنى صحياً تابعاً لمقدمي الخدمات الصحية من القطاعين العام والخاص وتضرر 104 مبانٍ أثناء الحرب لنزاع، ويشمل ذلك 20 مستشفى و57 عيادة، و29 صيدلية، وسبعة مراكز إسعاف ومختبرات، وأربعة مستودعات للأدوية. تم تقدير تكلفة الإصلاح، وإعادة التجهيز وفي بعض الحالات إعادة البناء بنحو 24 مليون دولار أمريكي، باستثناء الخسائر الاقتصادية الأخرى، ونفقات التطوير.



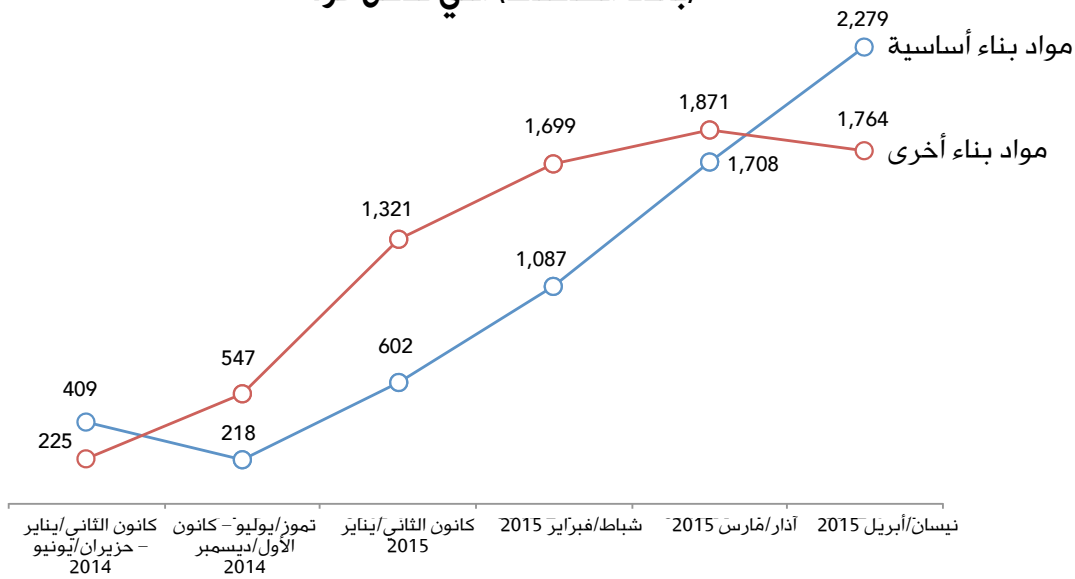
كان لوزارة الصحة، مقدم الخدمات الصحية الرئيسي في غزة، تسعة مستشفيات و44 عيادة للرعاية الصحية الأولية تضررت بدرجات متفاوتة نتيجة لأضرار مادية، وذلك وفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ ومنظمة الصحة العالمية/ ووزارة الصحة للأضرار. تراوحت تلك الأضرار بين الطفيفة إلى التدمير الكامل، بتكلفة 6,32 مليون دولار أمريكي لاستعادة المرافق إلى مستويات ما قبل الصراع. وقد ساهمت تسع جهات مانحة لإصلاح وتطوير عمل جميع المستشفيات التسعة المتضررة 36 عيادة من 44 عيادة متضررة، بما في ذلك إعادة بناء خمس عيادات دمرت بالكامل.

الفخاري، عيادة تابعة لوزارة الصحة تخدم مجتمعاً فقيراً في خان يونس في شرق قطاع غزة، لا تزال في انتظار متبرع.

هذا الجزء مقدم من منظمة الصحة العالمية

حققت عملية إعادة البناء وإعادة تأهيل المرافق الصحية التي تضررت خلال الحرب تقدماً معتدلاً وحسب بسبب نقص مواد البناء في غزة والنقص في التمويل.

كمية مواد البناء الأساسية مقابل مواد بناء أخرى (بعدد الشاحنات التي تدخل غزة)



لكن، تباطأت عملية إعادة تأهيل وأعمال التطوير الجديدة في سبعة من مستشفيات وزارة الصحة أو توقفت بسبب عدم توفر مواد البناء. بدأت أعمال إعادة التأهيل في مستشفيات الشفاء، وبيت حانون، والدرّة، والأقصى والنجار، بتمويل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبتكلفة قدرها 1,4 مليون دولار أمريكي، ولكن توقف العمل قسراً بسبب النقص في المواد. وتوقفت أيضاً أعمال البناء في مستشفيات الشفاء وناصر ومستشفى طب الأطفال التخصصي، بتمويل من الأردن، والبنك الإسلامي للتنمية، وماليزيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساهمات المحلية، والتي قصد منها بناء وحدات لحديثي الولادة، ومختبرات وقسم الطوارئ، في انتظار تسليم مواد البناء.

اكتمل العمل في 25 عيادة تابعة لوزارة الصحة، ولكن هناك 12 عيادة تواجه مشاكل بسبب عدم توفر مواد البناء، ولا تزال سبع عيادات تابعة لوزارة الصحة بحاجة إلى تمويل لتغطية عمليات الإصلاح. ولا تزال هناك حاجة إلى تمويل لتغطية إمدادات كافية من الأدوية (14 مليون دولار أمريكي)، ومعدات طبية (5,8 مليون دولار أمريكي)، وقطع الغيار (1 مليون دولار أمريكي)، وتكاليف الوقود (1 مليون دولار أمريكي) لمدة سنة واحدة.

توفر مشاريع البناء الجارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في قطاع غزة فرص عمل ضرورية في ظل اقتصاد راكد

بالإضافة إلى جهود إصلاح وإعادة الإعمار المبكرة في غزة، استمر العاملون في مجال منظمات الإغاثة الإنسانية في تنفيذ مشاريع البناء والبنية التحتية التي لا علاقة لها بالنزاع الأخير. إن أعمال البناء التي تنفذها أونروا للمدارس والعيادات الصحية هي جزء من العمليات الجارية لمساعدة وخدمة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. تبلغ القيمة الإجمالية لمشاريع البنية التحتية للأونروا التي وافق عليها منسق الأنشطة الحكومية الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية 194,4 مليون دولار أمريكي منذ أيار/مايو 2014⁵ - باستثناء ترميم المأوى في مرحلة ما بعد الحرب و(إعادة) البناء في إطار آلية إعادة إعمار غزة.⁶

وأكملت أونروا مؤخراً مدرستين في رفح وخان يونس في الجزء الجنوبي من غزة. وفي رفح، تم استبدال مدرسة صغيرة قائمة بمبنى جديد يضم 32 غرفة للتدريس في شباط/فبراير، وفي خان

هذا الجزء مقدم من الأونروا

يونس، تم إكمال مدرسة جديدة تضم 26 غرفة للتدريس. وسوف يدرس في المباني الجديدة حوالي 2,200 طالب. وتشمل المشاريع التي أنجزت مؤخراً بناء مشروع إسكان بتمويل من الهلال الأحمر الإماراتي في خان يونس، والذي يشمل 449 وحدة سكنية، بالإضافة إلى شبكة الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء. هذا المشروع، إلى جانب بناء المدارس، والمراكز الصحية، وشبكات المياه والصرف الصحي، والمنازل في مشروع إسكان رفح بتمويل من المملكة العربية السعودية (من خلال صندوق التنمية السعودي)، هو مثال للاستثمارات الهامة في البنية التحتية في غزة وخلق فرص عمل مطلوبة بشكل كبير.

الأونروا كمزود رئيسي للوظيفة في قطاع البناء

هناك حاجة ماسة إلى فرص العمل في غزة، حيث ارتفع المعدل السنوي للبطالة بنسبة 11 نقطة مئوية ليصل إلى ما مجمله 43 بالمائة في الربع الرابع من عام 2014 - ربما أعلى المعدلات في العالم وفقاً لبيانات البنك الدولي.⁷ كذلك، فإن الأرقام بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة الزمنية ذاتها مثيرة للقلق بنسبة 44,1 بالمائة. إن معدلات البطالة المتصاعدة هي نتيجة مباشرة لثمانى سنوات من الحصار على قطاع غزة، والذي شل اقتصاد القطاع المعتمد على التجارة وقدرته على خلق فرص عمل، مما دفع غالبية السكان إلى الفقر والاعتماد على المساعدات. وفي الربع الرابع من عام 2014، وفرت الأونروا 5,058 فرصة عمل مكافئة للوظائف الكاملة من خلال برنامجها للبناء - بزيادة أحدى عشرة أضعاف عن الربع السابق.⁸

النفقات المقدره لمشاريع البناء المتعاقد عليها مع الأونروا في الربع الأول من 2015، تصل إلى 5,5 مليون دولار أمريكي، أوجدت 1,615 وظيفة مكافئة بدوام كامل. بسبب التمويل الذي قدمته الوكالة للمساعدة الذاتية لإصلاح المأوى في إطار آلية إعادة إعمار غزة، توفير ما يقدر بنحو 10,843 وظيفة مكافئة بدوام كامل في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2015. وبالتالي، في المجمل، أسفرت جهود الأونروا في البناء عن 12,457 وظيفة مكافئة بدوام كامل في الربع الأول من العام 2015، مما يجعل الوكالة مقدماً رئيسياً للوظيفة في قطاع البناء.

120,000 شخص في أنحاء غزة انقطعوا عن شبكة المياه بسبب الأضرار الناجمة عن الحرب التي لم يتم إصلاحها

95 بالمائة من المياه المستخرجة من المياه الجوفية غير صالحة للاستهلاك البشري

بعد ثمانية أشهر من وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 120,000 شخص في جميع أنحاء قطاع غزة بقوا دون إمدادات المياه البلدية بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية خلال الأعمال القتالية في الصيف، والتي لم يتم إصلاحها. وأصبحت الأسر المتضررة تعتمد كلياً على صهاريج المياه. وتلك الأسر التي لديها اتصال عامل بالشبكة يتم تزويدها فقط ليومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع، لساعات قليلة في كل مرة. ووفقاً لمصلحة مياه بلديات الساحل، استناداً إلى انقطاع التيار الكهربائي المتواصل لمدة تصل إلى 12 ساعة يومياً، يبلغ متوسط استهلاك المياه في غزة ما بين 60-70 لتراً للفرد في اليوم.

وبصرف النظر عن إمدادات المياه البلدية، والتي تتميز بمستويات ملوحة عالية، تعتمد غالبية الأسر في غزة على شراء المياه المحلاة غير المنتظمة من البائعين في القطاع الخاص لأغراض الشرب والطهي. وأدى الاستخراج المفرط لمياه غزة الجوفية، منذ فترة طويلة - إلى تسرب المياه المالحة ومياه البحر من الطبقات الأكثر عمقاً للمياه الجوفية - مصدر المياه الوحيد لنحو 1.8 مليون

ارتفع المعدل السنوي للبطالة بنسبة 11 نقطة مئوية ليصل إلى ما مجمله 43 بالمائة في الربع الرابع من عام 2014 - ربما أعلى المعدلات في العالم وفقاً لبيانات البنك الدولي.

هذا الجزء مقدم من مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

نسمة. إلى جانب مصادر أخرى للتلوث (على سبيل المثال تسرب مياه المجاري غير المعالجة)، وهذا جعل ما يقرب من ثلاثة أرباع الآبار في غزة، والتي توفر 95 بالمائة من المياه المستخرجة، غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب ارتفاع مستويات النترات والكلوريدات.⁹

أثرت الأضرار واسعة النطاق التي لحقت بشبكات المياه والصرف الصحي خلال الأعمال القتالية على ما بين 20 إلى 30 بالمائة من سكان غزة. وتمكنت مصلحة مياه بلديات الساحل وسلطة المياه الفلسطينية وبلدية غزة من معالجة ما يقرب من 80 بالمائة من الإصلاحات الأساسية، وخاصة في المجتمعات الأكثر اكتظاظاً التي تضررت. ولكن، كانت معظم هذه التدخلات مؤقتة¹⁰ ولا تزال البنية التحتية للمياه ومياه الصرف الصحي بحاجة إلى إصلاحات دائمة ورئيسية.

وفقاً لمصلحة مياه بلديات الساحل، بعض المشاريع في مرحلة ما بعد العمليات القتالية المصممة لاستعادة البنية التحتية للمياه في قطاع غزة وتطويرها تأخرت بسبب فجوات في التمويل وبطء وتيرة دخول المواد المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد تقييم قدر من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه ومياه الصرف الصحي في المناطق التي دمرت بشكل خاص أثناء الأعمال القتالية، حيث لا تزال عملية إزالة الأنقاض مستمرة.

أدى النقص المتزايد في إمدادات الكهرباء وعدم إمكانية الاعتماد عليها إلى تقويض عمل مرافق المياه والصرف الصحي منذ الأعمال القتالية. ويرجع ذلك إلى الأضرار التي لحقت بمحطة توليد كهرباء غزة، والتي لم يتم إصلاحها إلا بشكل جزئي، ويرجع إلى نقص التمويل المتعلق إلى حد ما بالنزاعات الداخلية الفلسطينية. إن النقص المزمن في الوقود يجبر محطة كهرباء غزة على خفض الإنتاج والإغلاق بشكل متقطع. وتفاقم الوضع في محافظة رفح، التي تعتمد جزئياً على إمدادات الكهرباء من مصر، جراء الخلل المتكرر في خط التغذية ذي الصلة. إن انقطاع التيار الكهربائي المجدول يؤثر بشدة على الخدمات العامة، بما في ذلك إمدادات المياه وعملية معالجة مياه الصرف الصحي.

نظراً لمحدودية إمدادات الطاقة الكهربائية، تعتمد مرافق المياه والصرف الصحي على مولدات احتياطية تعمل بالوقود. وللحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات، أمنت الأونروا، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبدعم سخي من بنك التنمية الدولي، توفير 130,000 لتر من الوقود في حالات الطوارئ كل شهر لمرافق المياه والصرف الصحي الهامة لبقية عام 2015.

في حين يعالج هذا بعض ثغرات الطاقة الأكثر إلحاحاً، تحتاج غزة حلاً طويل الأمد لمشكلة الطاقة. ومع انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 12 ساعة في اليوم، فإن إمدادات الوقود الطارئة التي تقدمها الجهات المانحة للحفاظ على تشغيل المستشفيات، والخدمات البلدية، والمياه، والصرف الصحي، وخدمات النظافة الصحية غير مستدامة.

تتقدم مخططات النقل القسري للمجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) بشكل متزايد

التطورات الأخيرة تؤثر على مجتمع رعوي في جنوب الخليل، بالإضافة إلى البدو في وسط الضفة الغربية

في نيسان/أبريل، كان هناك مزيد من التطورات في خطة إسرائيل لإعادة «توطين» حوالي 7,000 من البدو الفلسطينيين، حوالي 70 بالمائة منهم من اللاجئين، يقيمون حالياً في 46 موقعاً في وسط الضفة الغربية،¹¹ و170 آخرين في قرية سوسيا في محافظة الخليل الجنوبية. ويعارض السكان هذه الخطط بشدة وطالبوا بالحماية والمساعدات في موقعهم الحالي، بما في

أدى النقص المتزايد في إمدادات الكهرباء وعدم إمكانية الاعتماد عليها إلى تقويض عمل مرافق المياه والصرف الصحي منذ الأعمال القتالية.

ذلك تخطيط ملائم وتراخيص لمنازلهم ومصادر كسب عيشهم. أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن تنفيذ النقل المقترح للمجتمعات البدوية قد يصل إلى عمليات النقل القسري الفردي والجماعي والإجلاء القسري، والتي تعتبر خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.¹²

ثلاثة مجتمعات بدوية في خطر متزايد

زار دوف سيداكا، وهو رئيس سابق للإدارة المدنية الإسرائيلية عيّن مؤخراً منسقاً لقضايا البدو، المجتمع البدوي ابو نوار (القدس) هذا الشهر، وأبلغ سكانه رسمياً أنه تقرر نقل المجتمع بأكمله. وأشار أيضاً إلى أن 34 أسرة يجب أن تسجل نفسها في الموقع المخصص لإعادة التهجير في الجبل في أوائل أيار/مايو. وهذا الأخير هو واحد من ثلاثة مواقع حددتها السلطات الإسرائيلية لإعادة تهجير البدو، حيث تستمر أعمال تجريف الأراضي وأعمال البنية التحتية طوال الشهرين الماضيين. وأعلن السكان أنهم رفضوا إعادة التوطين وطالبوا بالبقاء في مواقعهم الحالية، مع إمكانية الوصول إلى الخدمات المناسبة. وبدلاً من ذلك، فإنهم مستعدون للعودة إلى ديارهم الأصلية وأرضهم في جنوب إسرائيل، والتي هجروا منها في أوائل الخمسينات من القرن الماضي.

في مناسبتين منفصلتين خلال شهر نيسان/أبريل، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بتفكيك ومصادرة الألواح الشمسية الممولة من المانحين، والمملوكة لسكان الخان الأحمر أبو الحلو (القدس)، وهو مجتمع بدوي آخر معرض لخطر التهجير، بدعوى أنها كانت تستخدم في بناء «غير قانوني» في المنطقة (ج).

وفي هذا الشهر أيضاً، نظرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية إلى قضية جبل البابا، وهو مجتمع آخر في المنطقة نفسها، طالبوا بإعادة ثلاثة ملاجئ إيواء صودرت العام الماضي وإلغاء أوامر هدم ضد 18 مبنى آخر، قدمت كلها كمساعدة إنسانية. ورفضت محكمة العدل العليا طلب الدولة برفض الدعوى وطالبت الملتزمين باقتراح حل لتنظر فيه الدولة في غضون الشهرين المقبلين قبل صدور حكم في القضية.

ارتفع استخدام أوامر المصادرة ضد المباني «غير القانونية» في المنطقة (ج) خلال العامين الماضيين؛ خلافاً لأوامر الهدم، يتم تنفيذ هذه الأوامر دون محاكمة وهي غير قابلة للطعن مسبقاً. وإلى جانب عمليات الهدم والقيود المفروضة على الوصول، تساهم مصادرة المعدات الأساسية في خلق بيئة قسرية، تشجع السكان على المغادرة.

تقع المجتمعات الثلاثة المعنية إلى الشرق من القدس في منطقة مخصصة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك الخطة (شرق 1) (E1)، والتي تنطوي على بناء آلاف المنازل الاستيطانية والوحدات التجارية بهدف خلق منطقة مبنية تصل بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس الشرقية.

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن تنفيذ النقل المقترح للمجتمعات البدوية قد يصل إلى عمليات النقل القسري الفردي والجماعي والإجلاء القسري، والتي تعتبر خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.

حالة سوسيا

معركة قانونية مماثلة جارية الآن لتحديد مصير قرية سوسيا الفلسطينية في جنوب الخليل في المنطقة (ج). طلب سكان سوسيا من المحكمة العليا الإسرائيلية بأن تصدر أمراً قضائياً مؤقتاً بتجميد الهدم بانتظار صدور قرار في الالتماس الرئيسي للسكان للنظر في المخطط البديل في المنطقة. ورفض القاضي هذا الطلب في يوم 5 أيار/مايو دون جلسة لنظر الدعوى. وهذا القرار يمهد الطريق للإدارة المدنية الإسرائيلية لتنفيذ أوامر الهدم المعلقة ضد جميع المباني القائمة في المجتمع بشكل فعلي. إلى جانب تصريحات المدعي العام الإسرائيلي الأخيرة عن النية لإعادة توطين سكان هذا المجتمع في موقع قريب، وهذا التطور يثير المخاوف بشأن النقل القسري لسكان سوسيا البالغ عددهم 170.

في عام 1986، أعلنت السلطات الإسرائيلية المنطقة السكنية الرئيسية في سوسيا موقعا أثريا وهجر ما يقرب من 60 أسرة (حوالي 300 شخص) قسراً من منازلهم. ثم استقر السكان المهجرين على الأراضي التي يمتلكونها في القرية، والكثير منها أراضي زراعية. وبعد ذلك، تم إنشاء البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية، كنيس سوسيا، في المنطقة نفسها. وقد امتنعت الإدارة المدنية الإسرائيلية عن تزويد سوسيا بالتخطيط الملائم ورفضت مخططات هيكلية مختلفة قدمها السكان، مانعة إياهم من البناء بشكل قانوني. ونتيجة لذلك، نفذت الإدارة المدنية الإسرائيلية موجات متعددة من عمليات الهدم، مع لا يقل عن 46 مبنى تم هدمها منذ عام 2009، مما أدى إلى تهجير السكان أو إلحاق الضرر بهم، وبعضهم لأكثر من مرة.

اعتداءات المستوطنين التي تستهدف شتلات الزيتون المزروعة أو التي أعيدت زراعتها في المناطق التي هوجمت من قبل كانت في حالة ارتفاع خلال العامين الماضيين



في 5 أيار/مايو، نظم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجموعة الحماية زيارة ميدانية للدبلوماسيين إلى محافظة نابلس الجنوبية لتوضيح الحماية والمخاوف الإنسانية المتعلقة بالمستوطنات والتوسع الاستيطاني.¹³ وخلال الزيارة، أكد أعضاء مجموعة الحماية دور كل من البرامج الإنسانية والتنموية في بناء قدرة المجتمعات المحلية، بينما دفعوا باتجاه المساءلة وإنفاذ القانون على نحو فعال. وشدد الأعضاء على ضرورة وأهمية معالجة التوسع الاستيطاني على المستوى السياسي، فضلاً عن أهمية الدعم السياسي في معالجة التوسع الاستيطاني. وفي ورقة حقائق¹⁴ أعدت لهذه المناسبة، لاحظت مجموعة الحماية عدة أساليب للتوسع الاستيطاني، بما في ذلك:

إصدار تصريح بأثر رجعي للبؤر الاستيطانية: اعتمدت حكومة إسرائيل، في السنوات القليلة الماضية، سياسة صامتة تهدف إلى إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة من خلال الموافقة وبأثر رجعي على البؤر الاستيطانية. أصبح هذا واضحاً في تجمع شيلو مع الموافقة على ريحيليم ونوفي نحما كمستوطنتين جديدتين. بالإضافة إلى ذلك، شرعت السلطات الإسرائيلية بإجراءات للسماح بالموافقة بأثر رجعي على بؤر هاروثيه، وهايغويل وشفوت راحيل الاستيطانية. المستوطنون الذين ينخرطون في الإنشاء غير القانوني للمجتمعات والبناء غير القانوني في عملية غالباً ما تنطوي على الاستيلاء على الأراضي وانتهاكات أخرى لحقوق الفلسطينيين «تتم مكافأتهم» بالموافقة وبأثر رجعي على هذه المجتمعات.

الأثار والسياحة كوسيلة للاستيلاء على الأرض: تل شيلو (تجمع شيلو الاستيطاني): في عام 2014، تم تقديم مخططات البناء لتل شيلو إلى مكتب التخطيط المركزي [في الضفة الغربية]. تبرز المخططات مركز الزوار بمساحة 11,000 متر مربع - كمنشأة ضخمة لم يسبق لها مثيل لموقع آثار. ووفقاً للمخطط، سيتم تطوير الموقع وتحويله إلى مركز للمؤتمرات والفعاليات والسياحة بقدرة تستوعب 5,000 زائر يومياً. وهدفها هو تعزيز المستوطنات والوجود الإسرائيلي في المنطقة من خلال السياحة.

عنف المستوطنين كوسيلة للاستيلاء على الأرض: أدت الهجمات والترهيب الممنهج للسكان الفلسطينيين على يد المستوطنين الإسرائيليين، إلى جانب عدم إنفاذ القوانين على نحو فعال من جانب السلطات الإسرائيلية¹⁵ إلى تراجع تدريجي في وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأرض التي لم يسبق أن صادرتها الحكومة الإسرائيلية أو المستوطنون من قبل. وكثيراً ما أعقب ذلك الاستيلاء على الأرض في مناطق الاحتكاك حيث تقع الحوادث ويتبع ذلك زراعتها على يد المستوطنين.

يتعرض السكان أيضاً وبانتظام للترهيب والاعتداء من المستوطنة المجاورة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والمضايقات اللفظية. استخدم المستوطنون العنف والترهيب لمنع السكان من الوصول إلى أكثر من ثلثي أرض سوسيا السكنية، والزراعية والرعية، والبالغة ما يقرب من 6,000 دونم.

انخفاض في حوادث عنف المستوطنين منذ بداية عام 2015؛ زيادة في عدد الأشجار التي تعرضت للإتلاف

في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما مجموعه 72 هجوماً من المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منها 26 هجوماً أسفرت عن إصابات بين الفلسطينيين و46 عن أضرار بالممتلكات الفلسطينية. في المعدل الشهري، يمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 33 بالمائة مقارنة مع المعدل الشهري لعام 2014 (18 مقابل 27 حادثاً). سجل أعلى عدد من الحوادث خلال الربع الأول من عام 2015 في محافظة الخليل (29)، تليها محافظة رام الله (13) مقارنة مع محافظات نابلس ورام الله خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

ولكن، حتى الآن، في هذا العام قام المستوطنون الإسرائيليون بإتلاف ما مجموعه 8,841 شجرة وشتلة للفلسطينيين كما دُكر. وبالمتوسط الشهري، فإن هذا يمثل أعلى رقم من نوعه منذ عام 2011 عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يسجل هذا المؤشر. يمكن إيعاز هذه الزيادة الهائلة، وإلى حد كبير، إلى حادث واحد وقع في كانون الثاني/يناير عام 2015، تم خلاله اقتلاع حوالي 5,000 شتلة زيتون زرعت في منطقة بالقرب من قرية ترمسعيا (رام الله)، وحسبما دُكر اقتلعها مستوطنون من بؤرة شيلو الاستيطانية، عادي عاد.¹⁶ وفي حين كان مدى الضرر في هذا الحادث مرتفعاً بشكل استثنائي، كانت اعتداءات المستوطنين التي تستهدف شتلات الزيتون التي زرعت أو أعيد زراعتها في المناطق التي هوجمت من قبل في ارتفاع خلال العامين الماضيين، وخاصة حول مستوطنة شيلو والبؤر الاستيطانية (رام الله)، وحول مستوطنات سوسيا، وماعون وأصفر في محافظة الخليل.

الحادث الثاني الأكبر الذي نتج عنه تخريب لأشجار يملكها فلسطينيون في هذا العام وقع يوم 28 آذار/مارس، حيث اكتشف مالكون فلسطينيون لقطعة الأرض التي كانت مزروعة بـ 1,200 شتلة زيتون أن 1,100 شتلة سُرقَت وتم اقتلاع 100 وإتلافها، على أيدي المستوطنين كما دُكر. الأرض تقع بين مستوطنة أصفر وبؤرة بنيه كيدم الاستيطانية، بالقرب من قرية الشيوخ (الخليل)، والتي لا يمكن لأحد الوصول إليها إلا غير المستوطنين أو السكان. وسجل هجوم مماثل في شباط/فبراير، تم خلاله اقتلاع 550 شتلة بالقرب من أصفر.

حتى الآن في عام 2015، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (استناداً إلى تقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية) ما مجموعه 71 هجوماً فلسطينياً ضد المستوطنين الإسرائيليين ومجموعات إسرائيلية أخرى. ويتسق المتوسط الشهري لمثل هذه الحوادث مع المعدل لعام 2014 كله (18 هجوماً). غالبية الحوادث انطوت على رشق السيارات الإسرائيلية المارة بالحجارة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك حادثان على قيام سيارة فلسطينية بدهس مدنيين إسرائيليين واعتداء جسدي انطوى على طعن مستوطن إسرائيلي في القدس الشرقية، والذي أدى في مجمله إلى 26 مصاباً.

1. حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تقرير من الأمين العام، التقرير رقم a/HrC/24/45، 5 آذار / مارس 2015، فقرة 45. [http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/043/18/ف/45/PDF/G1504318.pdf](http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/043/18/ف/45/PDF/G1504318.pdf?OpenDocument). مادة مفتوحة.
2. البنك الدولي، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الارتباط المعنية، 27 أيار / مايو 2015. <http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/economic-monitoring-report-ad-hoc-liaison-committee-27-may>
3. بيان موجز لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط، 19 أيار / مايو 2015. <http://www.unsco.org/Documents/Statements/MSCB/2008/Security/20Council/20Briefing/20-19/20May/202015.pdf>
4. وتشمل هذه الحالات زراعة الكبد أو الكلى؛ جراحات الليزر للحنجرة وأمراض سرطان الحلق الأخرى؛ الجراحة الشعاعية بسكين جاما؛ العلاج بالنظائر المشعة والعلاج الكيميائي.
5. يشمل هذا الرقم المشاريع المنجزة، أو الجارية، أو التي تم الحصول عليها، أو تم التعاقد عليها أو هي قيد التخطيط.
6. آلية إعادة إعمار غزة هي اتفاقية مؤقتة بوساطة الأمم المتحدة بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لتمكين حكومة فلسطين من قيادة جهود الإعمار من خلال القطاع الخاص في غزة للمنازل والبنية التحتية التي تضررت ودمرت خلال الأعمال القتالية في صيف عام 2014.
7. البنك الدولي، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط المعنية، 27 أيار / مايو 2015. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/05/22/090224b082eb7780/3_0/Rendered/PDF/Economic0monit0oc0liaison0committee.pdf
8. وظائف مكافئة بدوام كامل تتوافق مع تقدير عدد فرص العمل التي أوجدها مشروع معين ضمن إطار زمني محدد سلفاً.
9. ورقة حقائق صادرة عن سلطة المياه الفلسطينية، آذار / مارس 2015: تفاقم أزمة المياه دون حلول مستدامة، المستقبل على المحك.
10. تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: التقييم المبدئي السريع لغزة، 27 آب / أغسطس 2014. https://www.ochaopt.org/documents/gaza_mira_report_9september.pdf
11. ورقة حقائق، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: مجتمعات بدوية معرضة لخطر النقل القسري، أيلول / سبتمبر 2014. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_communities_jerusalem_factsheet_september_2014_english.pdf
12. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، A / 67/372، 14 أيلول / سبتمبر 2012، الفقرة 37.
13. كان من الشركاء الذين شاركوا في الزيارة الميدانية، مركز القدس للمساعدة القانونية و حقوق الإنسان، يش دين، عمق شبهي، منظمة الأولوية الملحة - أيد ميديكال انترناسيونال ومنظمة أطباء العالم-فرنسا.
14. ورقة حقائق: التوسع الاستيطاني، والتهجير والتشتيت في جنوب محافظة نابلس.
15. رصد يش دين لـ 1,045 تحقيقاً للشرطة الإسرائيلية في جرائم مزعومة من قبل مدنيين إسرائيليين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية بين عامي 2005 و 2014، أظهر أن 91,4 بالمائة من التحقيقات انتهت دون إدانة. من هذه التحقيقات التي انتهت، تم إغلاق 83,3 بالمائة في ظروف توجي بفشل التحقيق. انظر "تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية"، يش دين، تشرين الثاني / نوفمبر 2014.
16. جميع المستوطنات تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي، لأنها تنتهك المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل السكان المدنيين الخاضعين لدولة الاحتلال إلى أرض محتلة. وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية، والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وحالياً، هناك حوالي 150 مستوطنة أنشأتها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ بالإضافة إلى حوالي 103 "بؤرة استيطانية" أقامها مستوطنون دون ترخيص رسمي من قبل حكومة إسرائيل، وإن كان ذلك بموافقتها.

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتسفيدون من المباني المهدامة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس-وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أميين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيون الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدامة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن